وفقاً لدراسة اقتصادية:

الدعوة لتبني مشاريع استراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص

■ ،،كتب: عبدالله محمد

دعت دراسة حديثة إلى الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، ، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع الاستثمار المتاح فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على ضرورة إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة إستراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأوليات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وأكدت على الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية

وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد ووضع إستراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية، بدلاً من ضياع جهود الدولة في قضايا فرعية مثل الانضمام إلى دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة العالمية، وقضايا النوع الاجتماعي، واستيعاب الهجرة من القرن الإفريقي.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الإستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات)، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية، وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة.

ونبهت إلى أهمية اتخاذ خطوات جادة لتنظيف كشوفات موظفي الدولة من الوظائف المزدوجة والوهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية أخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع إنمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

٣,٣ مليون عدد المباني المعمارية على مستوى المحافظات حتى نهاية ٢٠٠٩م

■ ،،كتب / منصور شايع

ارتفع إجمالي عدد المباني المعمارية على مستوى جميع المحافظات خلال العام الماضي ٢٠٠٩م إلى أكثر من ٣ ملايين و٣٠٧ آلاف و٩٨٤ مبنى ، مقابل ٣ ملايين و١٩١ ألفاً و٥٤٠ مبنى في العام السابق ٢٠٠٨م ، مسجلة زيادة تجاوزت ١١٦ألفاً و٤٤٤مبنى وبمعدل نمو سنوي ٣,٦٪ . وأشارت بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها الثورة إلى أن المنازل السكنية تصدرت المباني المعمارية بعدد مليونين و٢١٦ألفاً و٣٥٢ منزلا في العام ٢٠٠٩م ارتفاعا من نحو مليونين و١٣٨ ألفاً ٣٣٥ منزلا في العام السابق بزيادة بلغت ٧٨ ألفاً و١٧ منزلا وبمعدل نمو سنوي ٣,٦٪ .

وبحسب البيانات فإن إجمالي عدد المنازل المستقلة بلغت ٢٤٣ ألف و٨٩٢ منزلا العام الماضي ارتفاعا من حوالي ٢٣٥ ألفاً و٣٠٧ منازل في ٢٠٠٨م مسجلة زيادة بلغت ٨ آلاف ٥٨٥ منزلا وبنسبة نمو ٣,٦٪ ، كما ارتفع عدد العمارات السكنية من حوالي ١٩٥ ألفاً و٩٦٦ عمارة إلى ٢٠٣ آلاف و١١٦ عمارة في ٢٠٠٩م ، بزيادة ٧ آلاف و١٥٠ عمارة وبمعدل نمو سنوي ٣,٦٪ .

وأضافت المعلومات أن عدد المباني المنشأة خلال ٢٠٠٩م وصل إلى ٢٧٦ ألفاً و٤٢٤ مبنى ارتفاعا من نحو ٢٦٦ ألفاً و٦٩٤ مبنى.

منوهة بأن محافظة تعز تصدرت بقية المحافظات الأخرى في عدد المباني المعمارية وذلك بحوالي ٤٥٣ ألفاً و٦٩٦ مبنى تلتها محافظة الحديدة بنحو ٤٣٢ ألفاً و٣٤٥ مبنى ، فيما جاءت ثالثا محافظة إب بعدد ٣٧٠ ألفاً و٥٠٠ مبنى وجاءت في المرتبة الأخيرة محافظة المهرة بعدد مباني وصل إلى ١٩ ألفاً و٤٥٣ مبنى .

عبر ميناء عدن

تصدير أكثر من ثلاثة آلاف طن من المنتجات الوطنية

■ ،،عدن/سبأ

صدر أمس عبر أرصفة المعلا ميناء عدن ثلاثة آلاف و٤١٥ طناً صادرات يمنية شملت نخالة القمح والأسماك المجمدة والحلويات والبسكويت والألبان والجلود والسمن والصابون إلى عدد من الدول العربية والأجنبية.

وأفادت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لأرصفة المعلا ميناء عدن، حصلت /سبأ/ على نسخه منها، بأن شحنة نخالة القمح البالغة ٣ آلاف طن صدرت إلى مدينة الإسكندرية، فيما صدرت شحنة الأسماك المجمدة البالغة ٣٠٠ طن إلى تونس ولبنان والصين وإيطاليا وماليزيا.

وصدرت شحنة الحلويات والبسكويت والسمن والصابون البالغة ١٠٠ طن إلى جيبوتي، فيما صدرت نحو عشرة أطنان من الألبان السائلة إلى إمارة دبي، وصدرت خمسة أطنان من الجلود إلى إيطاليا.

وأشار التقرير إلى أنه تم إفراغ ٣٢٧ حاوية بضائع واردات للاستهلاك المحلي في أرصفة المعلا، في حين استقبل الرصيف الخاص للثروة الحيوانية أمس سبعة آلاف راس من الماشية قادمة من الصومال وزعت في الأسواق المحلية والمؤسسة العامة للمسالخ، بعد أن تم معاينتها وفحصها بيطريا.

إلى ذلك أفرغت في إحدى مراسي ميناء الزيت بمصفاة عدن ٢٩ ألف طن متري من مادة الديزل، أفرغتها إحدى ناقلات النفط الواصلة من ميناء الفجيرة الإماراتي.

ارتفاع إنتاج محافظة المهرة من الأسماك إلى ٦٦,٧ ألف طن

■ ،،كتب/ علي البشيري

ارتفع إنتاج محافظة المهرة من الأسماك إلى ٦٦,٧ ألف طن في عام ٢٠٠٩م وذلك من ٢٩ ألف طن في عام ٢٠٠٨م وبزيادة تبلغ ٣٧,٦ ألف طن.

وأوضح الجهاز المركزي للاحصاء أن قيمة إنتاج المحافظة من الأسماك ارتفع إلى ١٦ مليار ريال مقابل ٤,٨ مليار ريال وبزيادة تقدر بـ١١,٢ مليار ريال.

وسجل إنتاج المحافظة من أسماك السطح ارتفاعاً كبيراً وصل إلى ٥٧,٧ ألف طن وذلك من ٢٥,٣ ألف طن، فيما زاد الإنتاج من أسماك الأعماق إلى ٣,٨ ألف طن من ٤٠٤ أطنان.

كما بلغ إنتاجها من الحبار ٥,٢ ألف طن مقابل ٣,٤ ألف طن فيما تم إنتاج ٦٠ طنا من الحبار في ٢٠٠٩م.

نمو أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنحو ٥,٨٪

■ ،،كتب/ علي محمد

سجلت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة نمواً بنحو ٥.٧٨٪ خلال عام ٢٠٠٩م مقابل ٦.٧٢٪ خلال عام ٢٠٠٨م

وبينت احصائية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن قطاع تجارة الجملة والتجزئة حقق إنتاجا كبيراً في أنشطتها بقيمة تريليون و٤٦٠ مليار ريال مقابل تريليون و١٩٤ مليار ريال خلال نفس الفترة ،كما بلغت قيمة الاستهلاك الوسيط لهذه الأنشطة ٢٣٧ ملياراً و٥٤٤ مليون ريال مقابل ١٩٣مليارا و٦٦٦ مليون ريال.

وفي ما يتعلق بمساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة في الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفع إلى تريليون و٢٢٣ مليار ريال مقابل تريليون ريال ومن المتوقع أن تحقق تجارة الجملة والتجزئة نمواً كبيراً خلال السنوات القادمة.

فرنسا تدعو إلى نظام نقدي دولي جديد

■ باريس/

أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أمس الأول انه سينتهز فرصة تروس فرنسا لمجموعة العشرين للسعي إلى إقامة نظام نقدي دولي جديد يضع حداً للفوضى التي تشهدها الأسواق النقدية.

وقال ساركوزي لا يمكننا بعد اليوم البقاء في هذه الفوضى النقدية، وأضاف في مقابلة بثتها ثلاث قنوات تلفزيونية فرنسية غداة التغيير الحكومي في فرنسا ينبغي إقامة نظام نقدي دولي جديد.

وأكد الرئيس الفرنسي أن الصين، اللاعب المركزي في هذا الملف، اعلنت موافقتها على تنظيم مؤتمر في الربيع المقبل حول قضية العملات في محاولة لإحراز تقدم.

وتعهد قادة دول مجموعة العشرين الأسبوع الفائت في سيول مكافحة التلاعب بسعر العملات الوطنية والحمائية، الا أن الخلافات بين الولايات المتحدة والصين حالت دون تحقيق مزيد من التقدم لإعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي.

المستشارة الالمانية: منطقة اليورو ليست في خطر

■ كارلسروة/

اعربت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل عن اعتقادها بأن منطقة اليورو ليست في خطر وذلك رغم تحذيرات رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، هيرمان فان رومبوي.

وقالت ميركل مساء أمس الأول في مقابلة مع القناة الأولى في التليفزيون الألماني «ايه.ار.دي» لا اعتقد أن منطقة اليورو معرضة للخطر، لكن لدينا اضطرابات وأوضاع لم اكن اتخيلها قبل عام ونصف، وأضافت المستشارة الأهم هو اننا نحسن تنسيق قوتنا الاقتصادية بجانب إجراءات الإنقاذ المقررة.

يذكر أن فان رومبوي حذر من قبل من تعرض العديد من دول الاتحاد الأوروبي للانهيار بسبب أزمة الديون.

وفي سياق متصل ذكرت ميركل انه يتعين على الدول الأضعف تعزيز قدرتها على المنافسة، الا أنها أشارت في الوقت نفسه إلى انه يتم حاليا بذل الكثير من الجهود في هذا الأمر في اليونان واسبانيا والبرتغال.

وفي إشارة إلى مشكلة الديون لدى ايرلندا قالت ميركل إن هناك مظلة إنقاذ مالي اذا احتاجت دولة في منطقة اليورو لتلك المساعدة، الا انها أشارت في الوقت نفسه إلى انها لا ترى أن ايرلندا في حاجة إلى ذلك في الوقت الحالي.

حذرت من تأثيرات خطيرة للعمالة الوافدة تتجاوز الهوية :

دراسة تدعو إلى تبني استراتيجية جادة لدخول العمالة اليمنية إلى السوق الخليجية

■ ،،كتب / عبدالله الخولاني

دعت دراسة حديثة إلى تبني استراتيجية جادة لدخول العمالة اليمنية السوق الخليجية بعيدا عن التعقيدات الحاصلة.

وأشارت الدراسة التي أعدها الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل إلى أن العمالة اليمنية تتميز اقتصادياً عن غيرها من العمالة الوافدة بانخفاض حجم تحويلاتها النقدية. فمن المعروف أن العمالة الأجنبية العاملة في السعودية تستنزف جزءاً كبيراً من موارد السعودية من النقد الأجنبي، حيث تشير البيانات الرسمية إلى وصول المتوسط السنوي لمبالغ التحويلات الخاصة إلى حوالي ١٥ مليار دولار سنوياً ورغم التناقص الظاهري لتحويلات العاملين الأجانب المقيمين في السعودية، وفقاً للبيانات الرسمية، بحيث انخفضت من ١٨ مليار دولار إلى حوالي ١٤ مليار دولار فإن هذه التحويلات تتمثل أساساً في تلك التحويلات التي تتم عبر القنوات المصرفية الرسمية فقط، دون الأخذ في الاعتبار التحويلات التي تتم عبر الطرق والوسائل الأخرى غير الرسمية .

وأوضحت أن للعمالة اليمنية تأثيرات اقتصادية عديدة، إلى جانب الآثار الأخرى الاجتماعية والسياسية والأمنية، من أهمها أن تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين تتم إعادة تدويرها والاستفادة منها في نفس الإقليم، الأمر الذي سيساهم في توفير الاستقرار السياسي والأمني لليمن كما أن تواجد العمالة اليمنية في السعودية سيعزز بصورة كبيرة التبادل التجاري بين البلدين ولصالحهما معاً.

وأكدت أن تواجد حوالي عشرة ملايين عامل أجنبي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يمثلون تهديدات، لا تقتصر على الجوانب الاجتماعية والأخلاقية وعلى تهديد عروبتها وهويتها الإسلامية، وإنما تمتد أيضاً لتهديد أمنها ومستقبلها السياسي كدول وكأنظمة حكم وأضافت إذا ما وضعنا جانباً بعض ما تشير إليه بعض الدراسات من مخاطر تهدد سلامة واستقرار أنظمة دول المجلس ولم نسلم بها، فإن الأمر الأكيد أنه لا يمكن لهذه الدول الاستمرار في معالجة ظروف العمل وحقوق العاملين الأجانب في الوقت الحاضر والمستقبل القريب بنفس الطريقة التي عولجت بها في الفترة الماضية. ففي ظل الأنظمة الجديدة للعولمة والمؤسسات الدولية، وبالذات منظمة التجارية العالمية، وما تتعرض له دول المجلس من ضغوط خارجية متزايدة لمنح العاملين الأجانب المزيد من الحقوق والامتيازات، بما في ذلك منحها الحق في التجنس والتوطن. ولاشك فإن هذه الضغوط تجد لها صدى داخل بعض فئات المجتمع الذين ينتمون لأصول غير عربية وتمكنت في وقت سابق من الحصول على جنسيات دول الخليج التي يعملون فيها.

وقالت الدراسة أنه نظراً لأهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤديه المهاجرون والمغتربون اليمنيون بالخارج وسعيا للتغلب على التحديات التي يواجهونها، تضمنت الخطة الخمسية الثالثة العديد من السياسات والإجراءات من بينها العمل على تطوير دور وزارة المغتربين بما يساهم في تعزيز وتقوية دورها في رعاية المهاجرين وتنشيط دورهم لخدمة الوطن الأم. وكذلك تقديم المزيد من الخدمات والأنشطة الثقافية والتعليمية للمهاجرين وذلك، إلى جانب تطوير وتحسين البيئة الاستثمارية وتقديم المزيد من التسهيلات التي تساهم في زيادة استثمارات المهاجرين اليمنيين وتحويلاتهم للوطن، مع تعزيز وتوثيق العلاقات مع كل من بلدان المهجر والمنظمات والهيئات الدولية وتوظيفها في خدمة قضايا المهاجرين اليمنيين ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

.ونوهت بأن العمالة اليمنية تتميز عن غيرها من عدة نواح اجتماعية وأمنية وسياسية واقتصادية ودينية. فهي من ناحية أولى تؤدي دورها في تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع الخليجي وفي المحافظة على هويته المتميزة، وثقافته الإسلامية والعربية. ومن ناحية ثانية فإن وجود العمالة اليمنية سيعزز الترابط السياسي والأمني بين اليمن ودول الخليج، وفي الوقت نفسه سيحافظ على استقرار هذه العلاقات ويصونها من خطر الهزات والنوازل. كما تكتسب أولية استقدام العمالة اليمنية وشرعيتها من اتفاقية الطائف ومن خصوصية العلاقة المتميزة بين اليمن والسعودية. فوجود عمالة يمنية في السعودية سيخلق مصالح اقتصادية مشتركة على مستوى الشعبين ويعمق من روابطهما، بحيث يمكن أن تشكل هذه المصالح حاجزاً مانعاً لما يمكن أن يضر بمصالح البلدين. ومن الشواهد التاريخية التي تؤكد ذلك، ما شهدته العلاقات اليمنية السعودية من استقرار نسبي خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، إذ أن وجود عدد كبير من العاملين والمغتربين اليمنيين في السعودية قد ساهم في تحقيق هذا الاستقرار، بحيث لم تؤثر المشاكل واختلاف وجهات النظر السياسية على المستوى الرسمي على هذا الاستقرار ،كما أن تواجد المغتربين والعمال اليمنيين في سوق العمل السعودية لن يؤدي إلى مزاحمة موطني المملكة ولكن سينافس العمال اليمنيين العمال الأجانب العاملين في القطاع الخاص.

ولفت الفسيل إلى أن استقدام العمالة اليمنية يعد أحد أشكال العلاقات الاقتصادية بين اليمن والسعودية بالإضافة إلى العون التنموي الأكثر حساسية بين البلدين ،حيث يوجد نحو مليون عامل يمني كما أن هناك إمكانية للتوصل إلى ترتيبات واتفاق بين حكومتي البلدين من اجل استيعاب جزء مما تحتاجه السوق السعودية من العمالة اليمنية.

وتستند هذه الإمكانية إلى وجود مسوغات موضوعية، من بينها وجود عدد كبير من العمالة الوافدة في السعودية، نسبة كبيرة منهم يعملون بصورة رئيسية في الأعمال غير المهارة unskilled Jobs وذلك كما تشير إليه مصادر صندوق النقد الدولي (IMF 2000)فوفقاً لهذه المصادر تسيطر العمالة الوافدة على الأعمال في القطاع الخاص بصورة غالبة، بحيث تصل إلى حوالي ٨٥٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص، يعملون بصورة رئيسية في الأعمال غير المهارة، التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة. ويشير التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى ارتفاع هذه النسبة إلى ٨٨,٤٪ بحيث يصل عدد العاملين الأجانب في القطاع الخاص إلى أربعة مليون وسبعمائة وأربعون ألف عامل (٤,٧٤ ألف عامل) كما يشير الهيكل المهني للعمالة في السعودية إلى أن العاملين في المهن العلمية والفنية يشكلون حوالي ١٥.٦٪ من حجم العمالة، بالإضافة إلى ١.٩٪ تمثل نسبة المديرين والإداريين بينما يصل عدد العاملين مما يستطيعون القراءة والكتابة، إلى ٢,٩ مليون عامل، والأميين الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة بـ٠,٨ مليون عامل، ومن حملة الشهادة الثانوية والمرحلة المتوسطة بـ٠,٨٤ مليون عامل، وهذا يشير إلى أن ٨٤,٣ %من إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص هم من العاملين غير الماهرة. وهذا يعني أن نسبة العمالة الماهرة المتخصصة لا تزيد عن ١٦.٧٪ من عدد العاملين في القطاع الخاص بينما تتوزع النسبة الباقية بين القائمين بالأعمال الكتابية وأعمال البيع والعاملين في الخدمات، والعاملين في الزراعة والصيد، والإنتاج والبناء والنقل. ولاشك أن هناك عمالة يمنية مؤهلة وقادرة على القيام بكثير من هذه الأعمال والخدمات.وبحسب الدراسة فإن الطلب على العمالة الأجنبية سوف يستمر على الأقل خلال الأجل المتوسط، ولذلك يتواصل تدفق وزراء ومسئولي العمل في الدول المصدرة للعمالة إلى السعودية سعياً إلى تصدير المزيد من عمال بلدانهم إلى السعودية.

وعلى مستوى علاقات اليمن بمجلس التعاون لدول الخليج العربي أوضحت الدراسة أنها شهدت تطورا كبيراً تمثلت أبرز المظاهر الايجابية في موافقة القمة الثانية والعشرين لقادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي عُقدت في مسقط في شهر ديسمبر ٢٠٠١م، على قبول عضوية اليمن في أربع مؤسسات من مؤسسات المجلس.

وأضافت أنه ومنذ نهاية عام ٢٠٠٥م تشهد العلاقات اليمنية الخليجية تطورات كبيرة و متسارعة باتجاه التقارب بين الطرفين، سواء كان ذلك على المستوى الثنائي أو في إطار مجلس التعاون. ويتمثل التطور الأبرز في جهود دول المجلس لتأهيل اليمن اقتصادياً واحداً من المجالات الهامة التي تساهم بصورة كبيرة في تعزيز وتوثيق العلاقات بين الطرفين كما تستند أهمية تطوير وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين اليمن والسعودية إلى أهمية الدور الذي تؤديه هذه العلاقات في تعزيز وتوثيق وترسيخ عوامل الأمن والاستقرار لليمن والمملكة وبما يخدم المصالح والمنافع المشتركة بين الطرفين، وإلى كون السعودية قوة اقتصادية كبرى على المستويين الإقليمي والعالمي باعتبارها من أهم الدول المصدرة للنفط ومن حيث الاحتياطات.